



Câmara de Comércio
Árabe Brasileira
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية



نشرة قسم الاستخبارات التسويقية

يناير، 2021

أبرز ما شهدته التجارة البرازيلية مع الدول العربية

(متغيرات يناير 2021)

التصدير: 891,85 مليون (+7,4%)

أبرز الوجهات: مصر (209,35 مليون دولار | +77,6%)، والمملكة العربية السعودية (143,71 مليون دولار | -14,7%)، والبحرين (123,24 مليون دولار | +48,8%)

أبرز المنتجات: خام الحديد (197,95 مليون دولار | +136,7%)، والسكر (159,71 مليون دولار | -13,7%)، ولحوم الدجاج (150,15 مليون دولار | -11,7%)

شهد شهر يناير 2021 أرقماً قياسية منذ عام 2017 في صادرات القمح ومخاليط الجاودار (26,78 مليون دولار)، والفلفل (6,4 مليون)، والدهون/الزيوت النباتية (5,1 مليون).

أبرز الزيادات مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2020 (الإجمالي - التباين - أبرز المنتجات المسؤولة):

مصر (209,5 مليون دولار | +77,6%)

الذرة (119,09 مليون دولار | +227,6%)، والسكر (34,87 | +543%)، والورق المقوى (3,16 مليون | +652%)

عمان (84,47 مليون | +478%)

خام الحديد (74,12 مليون | صفر في عام 2020)، والسيارات (281,2 ألف | صفر في عام 2020)، والبيوض ودواجن الاستهلاك (253,75 ألف | صفر في عام 2020)

الاستيراد: 328,55 مليون (+56,4%)

أبرز المصادر: المغرب (100,64 مليون | +95,5%)، والجزائر (60,64 مليون | +101,4%)، وقطر (52,48 مليون | +329%)

أبرز المنتجات: الأسمدة (156,08 مليون دولار | +51,8%)، والوقود المعدنية (62,47 مليون دولار | +49,7%)، والبلاستيك (34,31 مليون دولار | +178,7%).

سجلت واردات الألومنيوم البرازيلية من الدول العربية خلال يناير 2021 رقماً قياسياً منذ عام 2017 حيث بلغت (27,11 مليون دولار أمريكي)

أبرز الزيادات مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2020 (الإجمالي - التباين - أبرز المنتجات المسؤولة):

المغرب (100,64 مليون دولار | +95,5%)

الأسمدة (78,42 مليون دولار | +118,3%)، والكيمياويات غير العضوية (7,75 مليون | +137,9%)، والأسماك والقشريات إلخ.. (7,49 مليون | +44,2%)

قطر (52,48 مليون دولار | +329%)

الأسمدة (41,55 مليون دولار | +281%)، والوقود المعدنية (4,71 مليون | صفر في عام 2020)، والألومنيوم ومشتقاته (3,86 مليون | +189,3%)

التبادلات التجارية: 1220,40 مليون (+17,3%)

رصيد الميزان التجاري (فائض بالنسبة للبرازيل): 563,30 مليون (-9,2%)

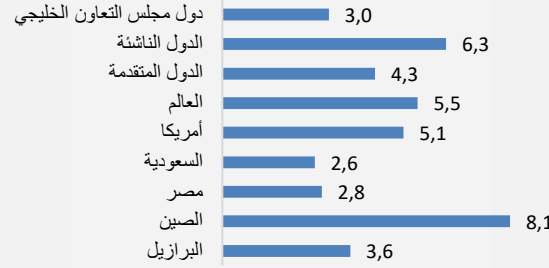


1- الوضع الراهن والتنبؤات الاقتصادية لعام 2021

أدت عودة تطبيق تدابير العزلة الاجتماعية جراء تسجيل إصابات جديدة بغيروس كورونا، إلى تقييد حركة المواطنين، ما انعكس سلباً على الاقتصاد على المدى القصير. ولعلّ بدء وتقدّم حملة التلقيح، بالتوازي مع السيولة العالية المتوقعة في السوق الدولية (متأثرة بالتدابير الجديدة المتخذة لتحفيز الاقتصاد في الدول المتقدمة) يشجعان دخول الاستثمارات إلى الدول الناشئة.

من المتوقع أن يشهد عام 2021 إعادة توازن في مستويات المخزون، واستئناف لحركة التجارة الدولية، وبدء عملية التطعيم، وما يتبعها بطبيعة الحال من إعادة فتح للبلدان. ولكن في المقابل لدينا بعض الشكوك التي ستستمر بالظهور: كذلك المرتبطة بتفعيل عملية التلقيح في كافة دول العالم (ما إذا كان العرض من اللقاحات سيلبي كامل الطلب عليها)، وبشأن المحفزات الاقتصادية الجديدة المقدمة من حكومة (جو بايدن) في الولايات المتحدة الأميركية (التي حصل فيها الحزب الديمقراطي على الغالبية في مجلسي الكونغرس)، والسرعة التي سيتم فيها استهلاك المدخرات الم جمعة من الناس خلال فترة الجائحة.

تنبؤات نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021



اضطرت دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2020 لمواجهة مشكلة مضاعفة: كوفيد-19 وانخفاض أسعار البترول. صندوق النقد الدولي يتوقع زيادة في أسعار النفط بنسبة 20% في عام 2021، ومع ذلك ستبقى أقل من الأسعار المسجلة في العام 2019.

النقطة المشتركة في خطة التنويع الاقتصادي، والتي من المتوقع لها وبقوة أن تحقق مكاسباً في الإيرادات على مدى السنوات القادمة، هي أن قطاع السياحة والترفيه قد حقق نتائجاً سلبية للغاية في إيرادات الحكومات المحلية. وفي أوضاع مالية بعيدة كل البعد إلى أن توصف بـ "المستدامة" على مدى السنوات القادمة (انخفاض في الطلب وفي أسعار البترول، المادة الرئيسية داخل محفظة الصادرات)،

يمكن توقع تغييرات في السياسات الضريبية وفي الانفاق العام على مدار العام، وإصلاحات اقتصادية من شأنها أن تأتي بأكبر جذب لوكلاء القطاع الخاص، وكذلك استمرارية المساهمات الكبيرة للموارد في تنمية ما يسمى بـ "الاقتصاد الأخضر" وفي توليد الطاقة النظيفة في المنطقة.

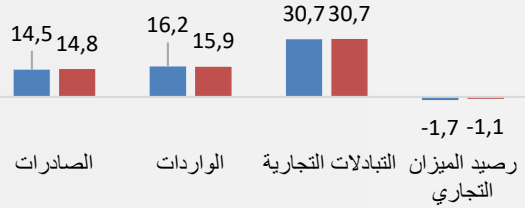
ففي يناير 2021، أعلن صندوق الاستثمارات العامة السعودي (الصندوق السيادي) عن خطط لمضاعفة حجم الأصول حتى عام 2025، بحيث ترتقي قيمتها إلى 1,07 ترليون دولار أمريكي، وبالإمكان الوصول لـ 2 ترليون مع حلول عام 2030. وتتمثل خطة الصندوق في استثمار حوالي 40 مليار دولار في العام الواحد ولغاية 2025 في مشاريع محلية. ومن بين القطاعات التي تستهدفها تلك الاستثمارات: الصحة والطاقة المتجددة والاتصالات والتكنولوجيا الرقمية والإعلامية والغذاء والزراعة (تسعى البلاد لأن تتحول إلى مرجعية عالمية في صناعة ونقل المواد الحلال، وخاصة في مجالات الغذاء ومستحضرات التجميل ومنتجات الصيدليات) والبناء المدني والدفاع الجوي الفضائي والسياحة وغيرها من القطاعات.



نتج عن الرقمين السابقين مبادلات تجارية بقيمة 30,74 مليار دولار، وعجز في الميزان التجاري بقيمة 1,25 مليار (بالنسبة للبرازيل). وهذه القيم هي، على التتابع، أكبر ب 0,2% وأقل ب 33,3% من النتائج المحققة في الشهر الأول من عام 2020.

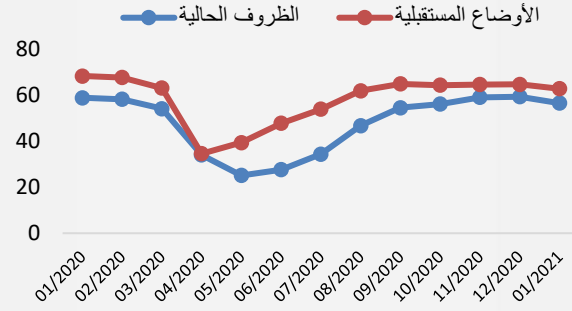
التجارة الخارجية للبرازيل مع دول العالم (يناير 2021 – مليارات الدولارات)

■ 2020 ■ 2021



لا تزال الدول العربية محافظة على أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للتجارة الخارجية البرازيلية. إذ تجاوزت قيمة الصادرات البرازيلية إلى الدول العربية عتبة الـ 891,85 مليون خلال الشهر الأول من عام 2021، معبرة عن زيادة بنسبة 7,4% بالمقارنة مع الشهر نفسه من عام 2020. وهذا الرقم يبقي الدول العربية في المرتبة الثالثة كالثالث أبرز وجهة للصادرات البرازيلية، وراء كل من الصين (4,04 مليار دولار أمريكي) والولايات المتحدة الأمريكية (1,4 مليار) فقط.

مستويات الثقة عند رؤاد الأعمال الصناعيين في البرازيل*



* قيم أكبر من 50 تشير إلى توقعات إيجابية

إن عدم المضي في مشروع الإصلاحات الاقتصادية سيخلق المزيد من العوائق التي يجب تجاوزها من أجل مشروع النمو المستدام للاقتصاد البرازيلي. ومن المتوقع أن تستمر الزيادات في أسعار السلع الزراعية والوقود على مدار عام 2021.

2- الميزان التجاري (يناير 2021)

وصلت عائدات الصادرات البرازيلية إلى دول العالم في شهر يناير إلى 14,81 مليار دولار أمريكي، وهذا يعبر عن نمو بنسبة 2,2% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2020. وبدورها المصاريف على المستوردات بلغت 15,93 مليار دولار، أي بانخفاض 1,5% بالنظر إلى الفترة ذاتها من العام الماضي.

تنبأ صندوق النقد الدولي نمواً في التجارة الدولية بنسبة 8% تقريباً خلال عام 2021، مصحوباً بتسارع كبير في أداء القطاع الخدمي بالمقارنة مع وتيرة تجارة البضائع والسلع، وذلك سيتناسب مع مدى تلاشي تدابير التباعد الاجتماعي واستئناف أنشطة الترفيه والسياحة (بما فيها الأعمال التجارية).

وأما الاقتصاد البرازيلي فمن المحتمل أن يبدي وتيرة نمو منخفضة في ظل انتهاء المساعدات الطارئة الممنوحة من الحكومة الفيدرالية، أو حتى مع استمرارها، ولكنها حالياً ستكون بقيم أقل وستخصص لفئة سكانية أكثر فقراً، في حال تم منحها مجدداً. وعلى الرغم من أن الشكوك كثيرة، إلا أنها لم تؤثر سلباً على توقعات رؤاد الأعمال الصناعيين في البرازيل، والتي كما يبدو في المخطط البياني المقابل، بقيت إيجابية، سواء فيما يتعلق بالظروف الحالية أم بالتنبؤات المستقبلية.

تعاني البرازيل اليوم من وضع مالي حساس، ومن المحتمل صدور برنامج جديد للمساعدات الطارئة، ستكون نتيجته خلق المزيد من الضغوط والمخاطر على الحسابات العامة للبلاد، ما سيرفع من شعور المستثمرين بالمخاطر، وبالتالي زيادة في أفساط المخاطرة للاستثمارات في البلاد.



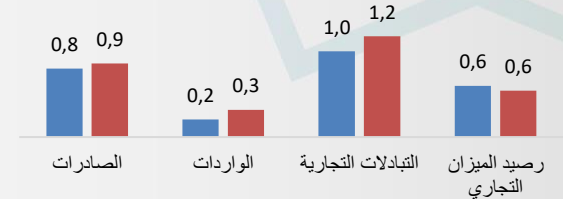
أبرز الشركاء في التجارة الخارجية بين البرازيل والدول العربية

المستوردات البرازيلية			الصادرات البرازيلية		
التباين 20/21	ملايين الدولارات	البلد	التباين 20/21	ملايين الدولارات	البلد
+95,5%	100,64	المغرب	+77,6%	209,35	مصر
+101,4%	60,64	الجزائر	-14,7%	143,71	السعودية
+329,9%	52,48	قطر	+48,8%	123,24	البحرين
+5,8%	39,33	السعودية	-30,5%	85,32	الإمارات
-30,3%	20,92	الإمارات	+487,7%	84,47	عمان
+11,1%	54,54	غيرها	-24,1%	245,76	غيرها
+56,4%	328,55	الإجمالي	+7,4%	891,86	الإجمالي

وبدورها صدّرت الدول العربية إلى البرازيل ما قيمته 328,55 مليون دولار أمريكي (+56,4%)، ما يجعلها عاشر أهم مورّد للبرازيل، وراء الصين (3,4 مليار دولار)، وأمريكا (2,2 مليار)، والأرجنتين (782,53 مليون)، واليابان (757,18 مليون)، وغيرها من الدول. في يناير 2021، تطوّرت التبادلات التجارية بين البرازيل والدول العربية بنسبة 17,3%، محققة 1,22 مليار، بينما استقر رصيد الميزان التجاري عند 563,31 مليون (فائض بالنسبة للبرازيل)، وهو أقل بنسبة 9,2% من نظيره المسجل في يناير 2020.

التجارة الخارجية للبرازيل مع الدول العربية (يناير 2021 – مليارات الدولارات)

■ 2020 ■ 2021



وبمقدار تطور حملة التلقيح والتخفيض التدريجي لتدابير التباعد الاجتماعي، يمكن توقع حدوث انتعاش في الاقتصادي الدولي، وإن كان بطيئاً في بادئ الأمر، ما سيعود على سلسلة التوريد العالمية للمدخلات والسلع الوسيطة والنهائية بأعلى قيمة مضافة، وهذا يبدو ضرورياً لتنويع المنتجات التي يتم تبادلها بين البرازيل والدول العربية.

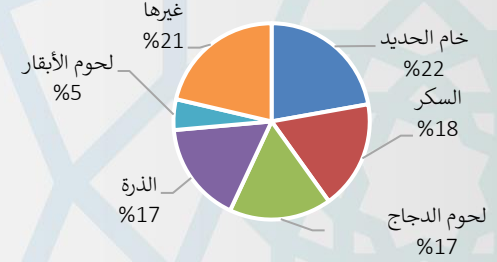
يعد الانخفاض في إيرادات الشركات في عام 2020 مؤشراً على أن المعرفة الجيدة للأسواق المستهدفة، والتواصل المستمر مع الشبكات العربية، وتبني التقنيات الرقمية الجديدة هي عوامل أساسية لنجاح الأعمال التجارية، خاصة وأن العالم برمته ينظر إلى الدول العربية على أنها سوق ذات إمكانيات عالية على مستوى العديد من المنتجات والخدمات.



أبرز المنتجات المصدّرة من البرازيل إلى الدول العربية

المنتج	ملايين الدولارات		التباين %		
	المتراكم	يناير 2021	المتراكم	يناير 20/21	يناير 20/21
خام الحديد	197,95	197,95	+136,7%	+135,8%	+136,7%
السكر	159,72	159,72	-13,7%	-52,2%	-13,7%
لحوم الدجاج	150,15	150,15	-11,7%	-22,0%	-11,7%
الذرة	148,47	148,47	+90,9%	-52,8%	+90,9%
لحوم الأبقار	45,11	45,11	-30,6%	-8,7%	-30,6%
الإجمالي	891,86	891,86	+7,4%	-28,0%	+7,4%

أبرز المنتجات المصدّرة من البرازيل إلى الدول العربية في عام 2021



أبرز المنتجات التي استوردتها البرازيل من الدول العربية

المنتج	ملايين الدولارات		التباين %		
	المتراكم	يناير 2021	المتراكم	يناير 20/21	يناير 20/21
الأسمدة	156,08	156,08	+51,8%	-18,8%	+51,8%
الوقود المعدنية	62,47	62,47	+49,7%	-47,8%	+49,7%
البلاستيك	34,31	34,31	+178,31 %	-7,4%	+178,31%
الألومنيوم	27,11	27,11	+160,1%	+21,2%	+160,1%
الكيمائيات غير العضوية	10,21	10,21	+139,5%	+4,1%	+139,5%
الإجمالي	328,55	328,55	+56,4%	-61,3%	+56,4%

أبرز المنتجات التي استوردتها البرازيل من الدول العربية في عام 2021

